منهج البحث الاجتماعى

للأســـتاذ إميل دوركايم

يقترن اسم إميل دوركايم Emile Durkheim بعلم الاجتماع؛ فهو الذى أخرجه فى صورته الجديدة التى هو عليها الآن، وجعل منه علماً مستقلاً له منهج مستقل لا يعتمد على العلوم الأخرى، بعد أن كان العلماء يعتمدون فى تفسيرهم للظاهرات الاجتماعية على أحد منهجين: إما المنهج البيولوجى الذى وضعه هربرت سبنسر فى انجلترا، وهو ينظر إلى المجتمع على أنه كائن حيوى يمكن تفسير ظاهراته تفسيراً حيوياً يعتمد على علم الحياة وعلم وظائف الأعضاء؛ وإما المنهج السيكولوجى، ومن أكبر أنصاره تارد Tarde الفرنسى الذى يفسر المجتمع بغريزة التقليد. أما دوركايم فقد جعل علم الاجتماع موضوعاً قائماً بذاته لا يعتمد فى تفسير ظاهرات المجتمع على غير هذه الظاهرات نفسها، فجعله بذلك علماً فى مصاف العلوم الأخرى من جهة الموضوع والمنهج؛ وقد كتب دوركايم كتابه الشهير « قواعد المنهج الاجتماعى Les Règles de méthode sociologique » يبين فيه طبيعة العلم والمنهج الذى يجب اتباعه فى دراسته، ثم لخص ذلك كله فى مقالته: « علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية Sociologie et Sciences Sociales التى نشرت فى كتاب مناهج البحث فى العلوم De la methodes dans les sciences وهى التى نقدم لقراء الرسالة تلخيصها.

تناول دوركايم موضوعه من الناحية التاريخية مبيناً نشأة علم الاجتماع وتطوره، ثم قسّم العلم إلى الأبواب التى يدرسها؛ وأخيراً بين المنهج المتبع فى الدراسات الاجتماعية، وهو منهج يعتمد عند دوركايم على التاريخ والإحصاء؛ لا كعاملين بل كطريقتين للبحث العلمى

أولا: من الناحية التاريخية

إن أحسن وسيلة تتبع فى دراسة علم من العلوم التى لا تزال حديثة مثل علم الاجتماع، لتوضيح طبيعته وموضوعه ومنهجه، هى الرجوع إلى الوراء لنبين كيف ابتدأ وكيف تطور... لقد كان أوجست كونت Auguste Conte أول من وضع لفظ « سسيولوجيا Sociologie » فى القرن التاسع عشر قاصداً به علم المجتمعات... فالاصطلاح إذن جديد والعلم جديد، وإن كان هناك دراسات نظرية عن الموضوعات السياسية والاجتماعية وجدت قبل كونت: فى « جمهورية » أفلاطون و « سياسة » أرسطو، وكتابات كامبانيللا وهوبز وروسو وكثيرين غيرهم. ولكن هذه الدراسات كلها تختلف اختلافاً جوهرياً عما يصدق عليه الاصطلاح الجديد. إنها لم تصف ولم تفسر المجتمعات على ما هى عليه، ولكنها كانت تبحث عما يجب أن تكون عليه تلك المجتمعات؛ بينما علم الاجتماع يدرس المجتمعات على ما هى عليه فى الواقع ليعرفها ويفهمها كما هى مثلما يفعل الفيزيقى، والكيميائى، والبيولوجى، فى دراستهم للظاهرات الفيزيقية والكيميائية والحيوية. فعلم الاجتماع إذن لا يريد إلا أن يعين الظاهرات التى يتناولها بالبحث وأن يكشف عن القوانين التى تنتج بمقتضاها هذه الظاهرات دون أن يهتم بالناحية العملية أدنى اهتمام

وعلم الاجتماع الحديث يفترض أن المجتمعات تخضع لقوانين معينة؛ وأن هذه القوانين تصدر بالضرورة عن طبيعة تلك المجتمعات وتعبر عنها. وكان تكوين هذا التصور بطيئاً، فقد كان الناس يظنون أن ليس ثمت شىء — حتى الجمادات نفسها والمعادن — يخضع لقوانين معينة، بل إن كل شىء يمكنه أن يتخذ أى شكل كان، وأن يكتسب كل الخصائص الممكنة ما دام هناك قوة كافية لذلك. ونفس هذا التفكير كان يسيطر على عالم الظاهرات الاجتماعية. والواقع أنه لما كانت تلك الظاهرات الاجتماعية معقدة تمام التعقيد، كان من الصعب أن ندرك النظام الذى يمثلها، وبذلك ظن الناس أن ليس ثمت نظام بينها، وأن كل شىء ممكن فى الحياة الاجتماعية. أليست الظاهرات الاجتماعية تتعلق بنا نحن أفراد المجتمع، وبنا وحدنا؟ وإذن يمكننا بإرادتنا أن نعدل فيها وأن نصوغها فى أى شكل نريد. ومن هنا انصرف التفكير إلى البحث عما يمكن أن نفعله كيما نصوغها فى أحسن صيغة ممكنة... ولكن فى القرن الثامن عشر ابتدأ الناس يرون أن « المملكة الاجتماعية » لها قوانينها الخاصة ككل « ممالك الطبيعة » الأخرى؛ فأعلن مونتسكيو Montesquieu أن « القوانين هى العلاقات الضرورية التى تستخرج من طبيعة الأشياء »، وقوله هذا ينطبق على « الأشياء الاجتماعية » انطباقه على جميع الأشياء الأخرى.

ثم جاء كوندرسيه Condrcet فأراد أن يضع النظام الذى يسير على رأيه التقدم البشرى ، وأن يرسم أحسن حالة توضح أن ليس ث شيء يحدث عرَضاً أو يأتى اعتباطاً ، بل إن كل شيء يحدث حسب علل معينة . وفى نفس الوقت كان الاقتصاديون يرون أن ظاهرات الحياة الصناعية والتجارية يسيطر عليها قوانين خاصة تسير بحسبها . مع أن هؤلاء المفكرين كانوا يمهدون السبيل للفكرة التى يرتكز عليها علم الاجتماع الحديث ، فإن فكرتهم عن قوانين الحياة الاجتماعية كانت لا تزال غامضة مبهمة ؛ فهم لم يقولوا — ولم يُريدوا أن يقولوا — إن الظاهرات الاجتماعية تسير فى تسلسل وارتباط حسب علاقات علّية — علاقة معلول بعلته — وأن تلك العلاقات محددة ثابتة لا تتغير كما هو الحال فى العلوم الطبيعية . فكانوا يرون أن الإنسانية يمكن أن تنقلب من حال إلى حال بدون استثناء

ولكن فى القرن التاسع عشر ظهر فهمٌ جديد على يد سان سيمون أولاً ثم — على الخصوص — على يد أوجست كونت : فقد استعرض كونت فى كتابه المعروف « دروس فى الفلسفة الوضعية Cour de Philosophie Positive جميع العلوم فى عصره ، فرأى أنها تقوم على أن الظاهرات التى تعالجها تربطها علاقات ضرورية ، وأنها ترتكز على مبدأ الجبرية déterminisme ، فذهب إلى أن ذلك المبدأ الذى يتحقق فى جميع ممالك الطبيعة من أول مملكة الرياضيات ، حتى مملكة الحياة يجب أيضاً أن يتحقق فى المملكة الاجتماعية[1] ، وبذلك ذهب المفكرون فى أيامه عن النظر إلى المجتمعات كنوع من المادة المائعة المطاطة التى يمكن للانسان تشكيلها كيفما أراد ؛ وإنما هي حقائق ووقائع لا يمكن تغييرها إلا بمقتضى القوانين التى تسيطر عليها وتوجهها . وعليه فإن نظم الأمم المختلفة مثلاً لا يمكن اعتبارها نتاجاً لإرادة الأمراء والحكام والمشرعين بل على أنها نتائج ضرورية لعلل معينة . فنحن نجد أنفسنا إذن أمام نظام للأشياء ثابت معين ، وأمام علم يقوم لوصف هذا النظام وتفسيره وتبيين خصائصه وإظهار أى العلل تعتمد عليها هذه الخصائص . وهذا العلم نظرى بحت ليس للجانب العملى فيه أى دخل ؛ وهو علم الاجتماع . وكان أوجست كونت يسميه أولاً بالفيزيقا الاجتماعية La Physique Sociale كما يبين العلاقات التى تربطه ببقية العلوم الأخرى[1]

ولكن ، لا يعنى ذلك أن المجتمع خاضع لنوع من القدرية fatalisme لا يمكن الإفلات منها ، وأن الناس لا يمكنهم أن يعدلوا من مجتمعهم وبذلك لا يمكنهم أن يؤثروا قط فى تاريخ بلادهم ؟ الواقع أن لا ؛ فإن العلوم الوضعية كلها تخضع لمبدأ الجبرية دون أن يمنع ذلك من وجود تغيرات فى كل منها : فعلم الطبيعة مثلاً لا ينكر وجود تغيرات فى ميدانه الخاص ، ولكن تلك التغيرات تكون حسب قوانين موضوعه الخاصة . وعلم الاجتماع قبل كل شيء أعقد العلوم الوضعية كلها ، وإذن فمجال التغيرات فيه أوسع من أى منها . وهو لا ينكر وجود تغيرات وتعديلات فى المجتمع ولكن الذى ينكره هو ألا تكون هذه التعديلات متمشية مع طبيعة قوانين المجتمع . وهو يرفض الفكرة القديمة فى أن المشرعين يمكنهم أن يغيّروا المجتمعات حسب أهوائهم من نوع إلى نوع آخر مختلف عنه تماماً دون مراعاة العادات والتقاليد والبناء العقلى لأفراد المجتمع وهكذا .

وقد اعترض البعض على علم الاجتماع بأنه لا يتميز عن علم النفس ، بينما كان من شرائط العلم الحقيق أن يكون قائماً بذاته لا يختلط موضوعه بموضوعات العلوم الأخرى . وما دام المجتمع لا يتكون إلا من الأفراد ، فعلم المجتمعات إذن لا يتميز عن علم الأفراد أى علم النفس ، ولكن لو صح هذا الاعتراض لوجب توجيهه إلى علم مثل علم الحياة (البيولوجيا) فهو — حسب هذه النظرة — ليس إلا جزءاً من علم الطبيعة والكيمياء ؛ لأن الخلية الحية مركبة من ذرات من الكربون والأزوت وغير ذلك ، وهنا تدرسها الكيمياء العضوية ... الواقع أن هؤلاء المعترضين ينظرون إلى الكل نظرتهم إلى الأجزاء التى يتكون منها ، بينما الأجزاء متى تدخل فى الكل تفقد خصائصها الجزئية وتظهر بدلاً منها خصائص أخرى لا توجد فى الجزئيات . هكذا الحالة فى الخلية التى يدرسها علم الحياة . وهكذا الحال

(١) صنف أوجست كونت العلوم متتبعاً الأدوار المختلفة التى مرت بها المعرفة الانسانية ، فرتبها هكذا : الرياضة ثم العلل فالطبيعة فالكيمياء فالبيولوجيا وأخيراً علم الاجتماع . وكل علم من هذه العلوم يعتمد على ما يسبقه من علوم ، وكل علم أبسط من العلم الذى يليه وأوسع منه ميدانا . فعلم الاجتماع إذن أعقد العلوم وأضيقها ميدانا ، لأنه لا يدرس إلا المجتمعات البشرية ، بعكس الرياضة مثلا ، فميدانها واسع وتتدخل فى كل شيء ولا تعتمد على غيرها .. وأسمى كونت هذا التصنيف « تسلسل العلوم » La Hierachie des Sciences

(١) وضع كونت لفظ Sociologie بدلا من La Physique Sociale فى عام ١٨٣٨ . والسبب الذى دعاه إلى هذا التبديل هو — كما يذكر فى الدرس السابع والأربعين من « دروس فى الفلسفة الوضعية » أنه لاحظ من العلماء تطفلا غريباً على الاصطلاح القديم واستعمالهم إياه بكثرة وفى غيرما وضع له